

الأهرام

الخبير الاقتصادي العالمي طلال أبو غزالة لـ «الأهرام»: مصر بقائمة الدول العشرين الأكبر اقتصاديا خلال 5 سنوات.. ومؤتمر في إسبانيا الشهر المقبل لتحويل القاهرة إلى مدينة ذكية



أبو غزالة في حوار مع مندوب الأهرام

حاو ره . محمد مصطفى حافظ:

ما حققته مصر الجديدة خلال عام واحد من حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي والمتمثل في عودة دورها الريادي عربيا ودوليا، واستعادة عافيته الاقتصادية، وإنجاز مشروع قناة السويس الجديدة خلال عام واحد، والإعلان عن اكتشاف أضخم حقل للغاز الطبيعي في البحر المتوسط والتي تضعه احتياطياته في المركز العشرين على مستوى العالم.

بجانب العديد من المشروعات القومية الكبرى مثل مشروع العاصمة الجديدة يمثل رؤية وإرادة للقيادة المصرية وتفكيراً إستراتيجياً ينقل مصر لتكون عام 2020 دولة ذات ملاءة مالية قادرة عن الاستغناء عن جميع المساعدات الخارجية ومن الدول العشرين الأكبر اقتصاديا في العالم .. هذا ما أكده الاقتصادي العالمي الدكتور طلال أبو غزالة، رئيس عدة مؤسسات دولية غير أنه يفخر بأنه «قومي عربي .. «وفي السطور المقبلة نص حوار مع «الأهرام».

كيف ترى مصر الجديدة في الجمهورية الثانية ؟

عندما تستطيع قيادة مصر والتي اعتبرها مؤهلة كدولة «عظمى» من خلال الجمهورية الثانية أن تحقق خلال سنة واحدة من حكمها إنجاز مشروع قناة السويس الجديدة والذي كان حبيب الإيدراج منذ أكثر من خمسين سنة ويتمويل من أموال مصرية خالصة من الشعب، وينفذ كما وعد الرئيس خلال عام واحد ورأينا احتقالا عالميا في افتتاحها مما يمثل نموذجا على الإرادة الجديدة للدولة وقيادة حاسمة ذات رؤية إستراتيجية، وهي ليست شق قناة بل هي أساس لوضع اقتصادى جديد ودخل إضافى يسد عجز الموازنة الوطنية ويعنى مستقبل أفضل ، وهناك إنجاز آخر لا يقل أهمية والمتمثل فى الكشف عن الغاز بشرق البحر المتوسط وهو حقل شروق الذى يعد الأكبر حتى الآن فى حوض البحر المتوسط والعشرين عالميا، كما أن إصرار القيادة السياسية على بدء الإنتاج خلال سنة واحدة ، يجعلنى اعتبره قرارا تاريخيا لأنه عادة الدول تستغرق من 5 إلى 10 سنوات منذ تحقيق الكشف وصولا الى مرحلة الإنتاج.

ما توقعك كإقتصادي من تنفيذ هذه المشروعات الكبرى؟

فى أقل من خمس سنوات ستكون مصر قادرة على الاستغناء عن كل المعونات والمساعدات الخارجية نتيجة تنمية محور قناة السويس من خلال مشروعات صناعية وتجارية وسياحية ومراكز لوجستية للغلال والحبوب وإنشاء المنطقة الصناعية بما يخدم المحافظات الثلاث ويجعلها مناطق إنتاج وليست عبئا على الدولة بل داعمة لها وتوفر الآلاف من فرص العمل ، بالإضافة الى كشف الغاز والذي سيكون له نتائج اقتصادية، تتمثل فى توفير الطاقة وموارد مالية كبيرة، بجانب اهتمام القيادة المصرية ببناء القدرة البشرية، واتوقع مردودا اقتصاديا يجعل مصر دولة ذات ملاءة مالية تستطيع تغطية العجز فى الموازنة العامة للدولة وزيادة الناتج القومى بصورة كبيرة، والاستغناء عن أى معونات أو مساعدات خارجية، ولتصبح مصر عام 2020 من الدول العشرين الأكبر اقتصاديا على مستوى العالم.

هل ترى رؤية مختلفة لما يجرى بمصر الآن؟

كمتابع لما كان يحدث فى مصر سابقا أجد اختلافا فى مصر الجديدة من حيث الرؤية فأصبح هناك تفكير إستراتيجى وليس تكتيكيا كما كان فى القيادات السابقة مع كامل احترامى لها حيث كان التخطيط تكتيكيا فى إدارة أمور الدولة وتغطية الميزانية وحل الأزمات الاجتماعية ، ولكن مع قيادة السيسى أصبح هناك تخطيط إستراتيجى لمصر 2020 وحتى 2050.

هل توجد مدن عربية مؤهلة لتصبح مدنا ذكية؟

القاهرة مؤهلة لتكون مدينة ذكية وهناك مؤتمر تأسيسي للمشروع سيعقد أكتوبر المقبل ببرشلونة برئاستي لنضع البرامج والاستفادة من الدول التي حققت نجاحا، وآمل في مشاركة مسئولين مصريين في هذا الاجتماع حيث وجهنا دعوة لبعثة مصر بالأمم المتحدة ، فمصر شعب عظيم يمتلك كفاءات وينبغي البدء والتفكير كيف نبدع في صناعة المعرفة وبيعها ولا نشترها فقط وهي الطريق للثروة. أيضا هناك مشروع العاصمة الإدارية الجديدة الذي أعتقد أنه مبنى على دراسات مستفيضة علمية وأحد الحلول بعيدة المدى للمشكلات التي تعاني منها القاهرة الآن والتي أتمنى أن تكون عاصمة ذكية من بدايتها والتعامل عن طريق الإنسان الرقمي وتسهم في زيادة الدخل القومي للبلاد ولا تكون عبئا على الخزنة العامة، فلا غنى عن الحلول الإلكترونية وتقنية المعلومات واستعمال الانترنت التي توفر الوقت والمال وتحد من الهدر في الإنتاجية وتمنع الفساد الإداري فتستطيع إنجاز معاملتك وأنت في بيتك وفي أى وقت نهارا أو ليلا والوزارة مغلقة.

ماذا عن التعليم وجهود تطويره؟

هذا التطوير هو الأهم بشرط أن يتم ربط التعليم باحتياجات سوق العمل العالمية ففي عصر العلم لا توجد سوق مصرية أو أردنية والخدمات تباع على مستوى العالم يتنافس الجميع في السوق العالمية وليس السوق المحلية، واعتقد ان المبادرة المصرية التي قدمت في القمة العربية الماضية وطالبت بأن تكون الفترة من 2015 حتى 2024 عقد محو الأمية من أهم قرارات القمم العربية في تاريخها لأن مستقبل الأمة وبناء الإنسان المتعلم هو أساس الاقتصاد والحكم وتنمية المجتمع ومحاربة الإرهاب.

ما دور القطاع الخاص في مصر والمسئولية المجتمعية؟

المشروعات القومية التي تنطلق الآن في ربوع المحروسة تتطلب استثمارات كبيرة بمليارات الدولارات تمول من القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبي، والقطاع الخاص في الدول المتقدمة هو من يدير الاقتصاد بنسبة 85% على الأقل ويوظف 80% من العمالة ، وبالتالي المسئولية المجتمعية تقع عليه بعد قيام الدولة ببناء الاقتصاد والتوظيف، وطبقا للميثاق العالمى للأمم المتحدة يلزم المؤسسات شركات القطاع الخاص بالمسئولية المجتمعية، وأنا أطالب بتغيير القانون في دول العالم العربى للسماح بتخصيص جزء من الثروة والأرباح للمؤسسات وتقديمه للمحتاجين والجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية مع خصم ذلك من الضرائب.

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/436806.aspx>